

أكد كبير المراقبين الماليين ان الرقابة المالية تحتاج الى تطوير، حيث اننا في كل جهة نقوم بدراسة الهيكل التنظيمي ونظام الرقابة الداخلية، ونطلع على آلية مراجعة المستندات، وهل لديهم مراجعة كافية، كما نطلع ايضا على مستوى المحاسبين والمراجعين ونكتشف بعض الخلل.

واضاف ان وجود جهاز رقابي قوي في الجهة الحكومية نفسها يسهل علينا عملية الرقابة.

## خلل ونواقص

# كبير مراقبي المالية حمد الثقفي لـ إقبس:

# هدر المال العام تزايد في بعض جهات الدولة

## لقاء اجراء احمد الخلف

أكد كبير المراقبين الماليين في وزارة المالية ورئيس وحدة الرقابة في وزارة الأشغال حمد الثقفي ان هدر المال العام والفساد تزايد في بعض جهات الدولة بسبب التنفيع والمصالح الشخصية وغيرها.

وقال الثقفي في لقاء مع إقبس ان بعض الموظفين الصغار تظهر عليهم علامات الثراء عقب توليهم مناصب قيادية مما يثير الشك والريبة في النفوس، مشددا على ان حماية المال العام مسؤولية الجميع. ولفت الى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التنفيع ومواجهة الفساد قبل وقوعها.

وكشف عن العديد من حالات الهدر في المال العام تم اكتشافها في العديد من الجهات الحكومية، لافتا الى عدم تقيد بعض القياديين في تلك الجهات بالملاحظات المراقبين الماليين لانهم يعتقدون انهم اصحاب سلطة، مشيرا الى وجود خلل في قوانين وتشريعات الرقابة المالية في الاجهزة الحكومية.

واوضح ان بعض المتنفعين والمسؤولين يعتبرون انفسهم سلطة فوق القانون ويسبون استغلال مناصبهم ولا بد من تشديد الاجراءات لردهم وسد النقص في القوانين والتشريعات.

الجهات الحكومية لو تعاونت مع المراقبين الماليين في وزارة المالية لكان بالامكان تلافي الأخطاء ومنع حتى بعض الاستجابات البريانية. وفي ما يلي نص اللقاء:

● حدثنا عن طبيعة عمل المراقب المالي ودوره في كل جهة حكومية؟

تتمثل طبيعة عمل المراقب المالي في مراقبة الإنفاق والإيرادات بشكل عام لاي جهة حكومية والتأكد من سير العمل من حيث الصرف او تحصيل الإيرادات، وهل تطبيق القوانين واللوائح ام لا. والعمل الاساسي للمراقب هو الحرص على تطبيق قواعد تنفيذ الميزانية التي تعتبر في الاخير خطة عمل تلك الجهة، واهداف الوزارة تتحقق من خلال تنفيذ الميزانية، وبالتالي فنحن نتأكد من ان هذه الجهة تنفذ خطتها حسب قواعد تنفيذ الميزانية.

وهناك ميزة في طبيعة عمل المراقبة المالية المسبقة، حيث انها تنبه الجهات الى الأخطاء التي تقع فيها وترشدها الى تصحيحها، ونحن نراقب ماليين في وزارة المالية نعتبر في دائرة مشتركة مع ديوان المحاسبة الذي يختص بالمراقبة اللاحقة بينما نعمل نحن على الرقابة المسبقة التي تمنع وقوع الخطأ.

ولو تعاونت الجهة الحكومية معنا بشكل صحيح لتلاقت الكثير من الأخطاء التي قد يصل بعضها الى استجابات في مجلس الامة، وورثنا مكملاً لديوان المحاسبة واحياناً يكون افضل لانه يمنع وقوع الخطأ منذ البداية ونحمي القيادي من الوقوع في الأخطاء المالية.

## مراقبة

● هل الجهاز الرقابي التابع لوزارة المالية موحد من حيث الهيكل التنظيمي ام انه يختلف باختلاف طبيعة عمل الجهات الحكومية؟

قطاع الرقابة المالية في وزارة المالية ينقسم الى قطاعين، الاول يختص بمراقبة الإدارات الحكومية، والثاني يتابع عمل الجهات الملحق والمستقلة، وهذا القطاع له طبيعة عمل خاص لان الجهات المستقلة لها طبيعة عمل خاصة بها مثل البنك المركزي ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والملحق مثل البلدية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحيث ان هذه الجهات لها ميزانيات خاصة بها، لا سيما ان الهدف من وجود الرقابة المالية واحد في جميع الجهات وهو حماية المال



● حمد الثقفي



## الفساد يتغلغل والمطلوب تشريعات لمواجهة

## ظهور الثراء المفاجئ على قياديين يثير الشك

## مسؤولون يعتبرون أنفسهم سلطة فوق القانون.. والمطلوب ردهم

## الرقابة المالية المشددة تمنع الأخطاء وتقلل الاستجابات

## اكتشفنا العديد من التجاوزات والمخالفات تحت «غطاء قانوني»



## المال العام

● رغم وجود مؤسسات رقابية متعددة في البلد على رأسها مجلس الامة، لكننا نسمع بالحدث عن وجود تنفيع وتجاوزات في أي مشروع يتم طرحه، ما تعليقك؟

هذا الموضوع يتداخل فيه عدة جوانب سياسية واجتماعية وادارية، وبالتأكيد تزايد التجاوزات وهدر المال العام عندما يكون هناك مسؤولون متفوضون يحاولون تحقيق مصالح شخصية، وهذا يتضح في الصراع للوصول الى مجلس الامة والسيطرة على المناصب العليا، والسبب في وجود الشعور بالتنفيع وتحقيق المصالح الشخصية لدى المواطنين هو رؤيتهم لبعض الموظفين الذين يكونون على «قد الحال»، ولكنه عندما يصل الى منصب عال فان حالته المادية تتغير بشكل سريع وهذا ما يفتح باب الشك على مصراعيه.

## ترسية المناقصات

● ما رأيك في طريقة ترسية المناقصات على الشركات التي تقدم اقل سعراً، لا سيما ان هناك من يؤكد ان هذا النظام فاشل وينتج مشاريع اقل جودة؟

لا اعيب الاختيار بهذه الطريقة ولكنني ساتحدث عن الطريق الامثل، وانا شخصياً سبق ان شاركت في دورة نظمتها جامعة جورج واشنطن عندما كنت اعمل في وحدة الرقابة على البلدية، وتحدثنا من خلالها عن كيفية طرح المشاريع الكبيرة بالطريقة الامثل، بحيث تخرج عن طريق مسابقة ويتم تخصيص جوائز للمشاريع الثلاثة الاولى، وان يكون هناك أشخاص فنيون يفوضون مطاريف هذه المناقصات من جهات خارجية مثل رؤساء اقسام الهندسة في الجامعات العالمية، ويقومون بترتيب الشركات من حيث العرض الافضل ويتم تحويل هذه النتائج الى الحكومة وهي تختار العرض الذي تراه افضل بالنسبة لها، وهذه الطريقة ستجعل الشركات تعمل على تقديم افضل العروض فنيا لانها تعمل على انه لن تكون هناك محاباة او مجاملة كما نراه في الطرق التقليدية.

## إجراءات

● ما الاجراءات التي تقومون بها عندما تكتشفون وجود اخطاء او تجاوزات؟

لدينا مجموعة من الاجراءات والصلاحيات التي

نقوم فيها، فعلى سبيل المثال عند اكتشاف الخطأ لدينا المخالفة والتحفظ ومن ثم الامتناع عن التوقيع، وعند التحفظ او الامتناع فإن الاستمارة لن تعتمد ولن تاخذ دورتها المستندية حتى يتم مناقشتها مع القياديين في الوزارة، ونلجا الى هذه الاجراءات في الحالات القصوى، ويتم ابلاغ ادارة الشؤون المالية بشكل فوري وتوضيح الاسباب، اما الحالات العادية فنكتفي بمخالفاتها وكتابة ذلك في التقرير الشهري الذي يرسل الى الوزارة.

● ما دوركم في مراقبة المشاريع الجارية تنفيذها في وزارة الأشغال؟

رقابتنا تشمل المشروع في جميع مراحلها قبل توقيع العقد وخلال التنفيذ والتأكد من موافقة الفنيين على عملية الصرف، وانهم استلموا العمل من المفاول بالمواصفات المطلوبة، والتأكد من توقيعهم على الاستلام، ولا يمكن لهم الصرف بدون الحصول على موافقتنا كوحدة رقابية، واذا كانت هناك ملاحظات فنقوم بتبليغ الادارة المختصة.

● هل هناك حالات لم تقيد فيها الجهات الحكومية بملاحظات وحدة الرقابة المالية؟

بملاحظات وحدة الرقابة الكثير من الحالات التي لا يقيد فيها المسؤولون في بعض الجهات بالملاحظات التي نسلط الضوء عليها، فقد يعتبر البعض نفسه صاحب سلطة ولديه العلاقات التي تحميه في حالة تجاوز القانون، او انه يرى ان هذا الامر يجب تنفيذه مهما كانت الملاحظات لانه يحقق مصلحة عامة اهم من التقيد بالقانون.

## هدر وتجاوزات

● من خلال عملك في الرقابة المالية على جهات حكومية عديدة، هل اكتشفت حالات هدر للمال؟

بالطبع، اكتشفنا الكثير من حالات هدر للمال العام، وقد اشيرنا الى هذه الحالات في كثير من التقارير التي ترصد من خلالها ملاحظاتنا، وحدثت الهدر بشكل عام بسبب وجود حالات وانظمة خاصة في بعض الوزارات من حيث الصرف من دون ان تكون هناك لائحة تنظم ذلك، وبالتالي فان هذا الهدر يكون «مشرعاً»، ولذلك استجابات في مجلس الامة، وورثنا مكملاً لديوان المحاسبة واحياناً يكون افضل لانه يمنع وقوع الخطأ منذ البداية ونحمي القيادي من الوقوع في الأخطاء المالية.

## ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات

سألنا الثقفي: هل هناك تعاون بينكم وبين ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية وما طبيعة هذا التعاون؟ فأجاب: ليس هناك تعاون مع ديوان المحاسبة على مستوى الوحدات الرقابية، حيث ان عملنا يكون بمنزلة الرقابة المسبقة، اما ديوان مراقبته لاحقة، حيث يفتح الملفات الخاصة بالسنة المالية السابقة، ويقوم بدراستها، اما نحن فنعمل مع الوزارة في السنة المالية الحالية.

اما بالنسبة للجنة المناقصات المركزية فنحن علينا التأكد من انه تمت مخاطبة المناقصات اذا ما تعدت تكلفة المناقصة النصاب المحدد 100 الف دينار، كما نطلع على عقود المشاريع قبل التوقيع عليها وبعدما تنتهي الوزارة من اعدادها تمهيداً لرفعها الى لجنة المناقصات وبإتي الجهات الرقابية.



## مشاريع الأشغال

تحدث الثقفي عن طبيعة عمل وحدة الرقابة المالية في وزارة الأشغال العامة قائلًا: ان وزارة الأشغال من اكثر الوزارات تنظيمًا ووضوحًا، وقد انبهرت بمدى التنظيم الموجود لديها بعدما انتقلت لها من وزارتي الصحة والدفاع، كما ان طريقة العمل لديهم سلسلة وواضحة، وشهادات الدفع للمقاولين تدل على ان الوزارة لديها خبرة وتجارب سابقة.

واضاف: يبقى هناك بعض الأخطاء البسيطة وقد اجتمعنا مع المسؤولين عدة مرات ووجدنا تعاوناً كبيراً منهم.

## الرقابة

## لا تعرقل الإنجاز

عقب الثقفي على الرأي القائل ان الرقابة المالية المسبقة تؤخر انجاز المشاريع وتعطلها بالقول «اعتقد ان هذا الكلام غير صحيح على الاطلاق، وانا شخصياً في بداية عملي مع وزارة الأشغال طرحت على هذه الفكرة، لكن ليس هناك اي تاخير خصوصاً ان عملنا يكون في الوزارة نفسها بوجود الخرائط والعقود التي تم طلبها من قبل احد المسؤولين فلن يكون هناك أي تاخير.»

واضاف: «من خلال تعاون الوزارة فان المشروع لا يتأخر لدينا اكثر من 10 ايام، لهذا تغيرت هذه النظرة، الا اذا كان هناك سبب يستدعي التأخير مثل وجود مخالفة او تجاوز.»

## مفاجأة الزباني لمعرض الكويت الدولي للسيارات.

- 5 سنوات أو 250,000 كلم كفالة\*
- 3 سنوات أو 48,000 كلم صيانة مجانية\*
- 5 سنوات خدمة مساعدة مجانية على الطريق
- تأمين شامل مجاناً لمدة سنة

المواصفات: كراسي تبريد و تدفئة، شاشة باللمس مع نظام ملاحه نظام مراقبة النقطة العمياء، نظام المفتاح الذكي كاميرا خلفية، عجلات من الألمنيوم مقاس 19 بوصة، الكمية محدودة.

JAGUAR-ME.COM



\*أيهما يأتي أولاً

JAGUAR XF

الزباني.. الريادة في فنون الخدمة  
البري ت ٠١٠٠ ٨٠١٠ - ١٨٠٠٠٠٤٤٤٤٤٤٤٤  
www.al-zayani.com

